

الإعلام العراقي ومكافحة الفساد "رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة و المرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة أشكاله ومستوياته"

الدكتور

نوح عز الدين عبد الرزاق احمد(*)

المقدمة:-

هناك مثل إغريقي يقول: (كلما زادت القوانين غير المطبقة للدولة زادها الفساد فسادا): تعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة قدم البشرية التي ظهرت كرد فعل على سيطرة النخب على شؤون المجتمعات القديمة، كما لا يختلف احد على أن كافة المجتمعات سواء في الشرق والغرب تحتضن قدر معين من الفساد، وتعد هذه الظاهرة من ابرز المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها وتطويقها وعلاجها خاصة في الدول النامية كهدف أساسي لا بد من تحقيقه.

و لتطويق هذه الظاهر في أي مجتمع لا بد من جملة أدوات وأساليب من خلال مؤسسات الدولة سواء القضائية، المالية، الحسابية، الإعلامية لوضع الفساد في مرأى ومسمع الرأي العام والحكومة. ومن المعلوم أن الاتصال بوسائله المختلفة والمنشرة في وقتنا الحاضر تعد المفصل الأساس في نمو العلاقات الاجتماعية والسياسية ويعدّها البعض على أنها هندسة مكتوبة أو مرئية للمجتمع.

وفي هذا الإطار، مرت قنوات الاتصال في كافة الدول، بمخاضات عسيرة وصراعات على مر القرون بين من يحمل السلطة وبين من يضع نفسه حارسا للجماهير ومعبر عن ضميرها وميولها وصولا إلى التشريعات والحرية المفترضة، التي تنعم بها دساتير الأمم والشعوب. باعتبارها (وسائل الإعلام) المراقب والعين الحارسة لحقوق المجتمعات، حيث أيقظت بدورها الضمير الإنساني إلى أفكار تنويرية وطروحات كانت تحبس على العامة.

و بذلك كان الفكر البشري قد وجد مساقا جديدا ومتنفسا للفهم والتفسير والتنوير والاستعلام وكان هذا التنوير قد أرغم السلطات في الدول أن تنشئ التشريعات والضوابط لحدود تداول الأفكار والأخبار، على اعتبار أن وظيفة وسائل الإعلام هو تفسير ونقل لجملة الحوادث والظواهر و الأخبار التي تثير الرأي العام من خلال ملاحقة وكشف مناطق القصور والزلل الحكومي والاجتماعي.

وهي إلى حد ما(وسائل الإعلام) أشبه بموظف حكومي يسعى للتميز والبقاء وربما الاتساع في ظل ظروف يسعى إلى خلقها أو الدفاع عنها.

أهمية البحث:

أن المؤشرات كافة تشير إلى عمق ظاهرة الفساد في العراق بكافة أشكاله ومستوياته، بشكل لم يعد مقبولا، ومن هنا تأتي أهمية بحثنا في دور وسائل الإعلام العراقي سواء المطبوعة أو المرئية او المسموعة في مكافحة الفساد وتحجيم وتطويق هذه الظاهرة بكافة أشكاله ومستوياتها من خلال وظيفة التفسير والتنوير والاستعلام أو كما يطلق عليها في الأدبيات الإعلامية (بالديبان) وملاحقة موطن الفساد والقصور الحكومي والاجتماعي والسياسي.

(*)كلية الإعلام - قسم الصحافة - جامعة بغداد

مشكلة وتساؤلات البحث:

من وجهة نظر علمية، على الرغم من دور الممكن أن تؤديه الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة العراقية في مكافحة الفساد في العراق باعتبارها وسائل المراقبة والعين الحارس لتطلعات ومشكلات المجتمع، إلا أن هذا الدور يشوبه عدم الدقة في التعديل المفترض لهذه الوسائل لأنه أكثر تحميلاً مما تتحمله السلطة أو الحكومة نفسها، من منطلق واقعي أن تلك القنوات الاتصالية في ظل متغيرات شاملة وأقطاب مختلفة واثراءات فكرية جديدة تجعلها غارقة بمصادر المعلومات المتعددة كالانترنت* والفضائيات العربية والأجنبية ناهيك عن خضوع هذه المؤسسات الاتصالية لإدارة البيئة السياسية والاقتصادية ومصالحها.

وعند اناطه دور الملاحقة وتشخيص مناطق القصور للدولة لهذه الوسائل، تبدو الوظيفة مبهمة وغير صالحة للترجمة الميدانية، هي نفسها (كمؤسسات) حائرة، وهي تريد أن تتعرف على ما يرسم لها سياساتها ليس فقط في النطاق العام، تحت مصطلح التنوير أو التنقيف أو نقل الأخبار، وإنما الزمها لحماية الديمقراطية، وحقوق الإنسان في التعبير والاستعلام.

فالسؤال الذي يطرح نفسه، بماذا تنطق وسائل الإعلام المحلية؟ وإلى أي معايير تخضع؟ وما هي أدوارها الحقيقية في مكافحة الفساد؟ وتشكيل العقل العراقي وتغيير بنائه نحو الديمقراطية وحرية التعبير والمحافظة عليها؟ وهناك حقيقة مفادها أن وسائل الإعلام العراقية مازالت تحت شرنقة الممول، وما زالت تحت رحمة القرارات الشخصية و فرعونية الخبرة الطويلة، وأنماط الإعلامية المنسلة من المنظومة الإعلامية المركزية** السابقة.

هدف و هيكلية البحث :-

تسعى هذه الدراسة إلى الوصف الموضوعي التحليلي لقنوات ووسائل الإعلام العراقية وعلاقتها بالسلطة بعد وتقديم رؤية مقترحة للدور الذي يمكن أن تؤديه في الحد من الفساد بكافة أشكاله ومستوياته برؤية واقعية تحليلية لحجم هذه الظاهرة، والسبل الكفيلة لتحجيمها.

ويقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية: الأول واقع الإعلام العراقي والسلطة بعد التغيير السياسي أما المحور الثاني واقع الفساد في العراق والمستويات والأشكال، أما المحور الثالث الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام العراقية في تحجيم ظاهرة الفساد من خلال تقديم رؤية مقترحة لتفعيل هذا الدور.

أولاً: الإعلام العراقي والسلطة بعد التغيير السياسي :-

كانت النظريات الإعلامية قد أشارت منذ وقت بعيد إلى أن نشوء وسائل الإعلام جاء كنتيجة حتمية وملحة وبمطلب اجتماعي للتعبير عن الرأي العام، وبمرور الوقت تم تطوير التشريعات والقوانين

* يقول جوناثان ديوب (باحث بريطاني مهتم بشؤون الصحافة) أن الكتابة على الانترنت خليط أو مزيج من الكتابة للصحافة المطبوعة والصحافة المرئية والمسموعة ويؤكد على أن أسلوب البساطة والإيجاز المفضل لدى العاملين لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة يجعل من السهل متابعة ما يكتب على الانترنت. للمزيد ينظر <http://www.transparency.org> ، بتاريخ .

** أن التغيير الذي حدث في العراق ليس من باب التغيير الطفيف، فالإعلام كان مخلوقاً للنظام السياسي (مؤسسات وخطاب)، وبالتالي ترك وراءه تقاليد و أساليب اعتاد عليها الكثيرون، فكانت هناك مدرسة واحدة ترسم الخطاب الإعلامي على ما يزيد عن ثلاث عقود من الزمن، وهي تصب في خانة التأويل والتوظيف والتسويق للسلوك السياسي، وحينما حصل التغيير كان تعطش الأفكار و الأقلام إلى التعبير قد أحدث فعلاً فورياً حاسماً في لغة الخطاب و أدواته، مما أحدث جَوْجَ من عدم التنسيق في إفراز المعطى الإعلامي الوطني على رغم مرور (سنوات من التغيير. للمزيد ينظر كاظم عبد علي: الإعلام بين الحرية والمسؤولية صحيفة الصباح ، ملحق ديمقراطي ومجتمع مدني بتاريخ : . :

الامتيازات التي حصلت عليها هذه الوسائل وقدر أوسع من الحرية، وامتدت لتحذو كمراقب للبيئة الاجتماعية والسياسية وتصاعدت لتقارع وتقوم أعمال الحكومة، وتكشف ما وراء الكواليس ودهاليز العمل السياسي^(١). ولكل فلسفة سياسية واقتصادية نظرة مختلفة إلى هذه الوسائل تبعا لأطوارها ونظرتها تجاه حرية التعبير والتطوير والاستعلام.... الخ. وتراوحت هذه الفلسفات بين الفكر الحر الاشتراكي والتسلطي (الشمولي). ولكن في الحقيقة الأمر كانت السلطات السياسية والاقتصادية قد أخضعت هذه الوسائل بالشكل الذي يخدم أغراضها وتوجهاتها السياسية، فقد ضربت هذه السلطة وترين أساسيين هما: التمويل وحدود الحرية في التعبير، وهكذا سار الجميع بحسب متطلبات الصراع للسلطة الحاكمة على صعيد تحذير المجتمع محليا وكسب ود الشعوب الأخرى من خلال تجميل الصور دعائيا. وبشكل عام لا يمكن لنا أن نقر إن هناك حرية رقابية فعلية للأعلام كما أوردته الدساتير والتشريعات، التي يلوح بها الجميع وعلى الرغم من إن امتلاك وسائل الإعلام اتجه نحو القطاع الخاص إلى أنه في ذات الوقت محكوم بالسلطة السياسية والاجتماعية، ولكن هذا لا يعني أن حرية الإعلام وعلاقتها بالأنظمة والحكومات تسير بسياق واحد، وبالتالي نرى هناك تباينا بالوظيفة التي تمارسها وسائل الإعلام حسب البيئة الاجتماعية والسياسية وشكل نظام الحكم السائد^(٢).

وفي ظل تعدد الاتجاهات والقنوات وتفرع بنية الصحافة المقروءة والمرئية والمسموعة في العراق، وبعد في ظل ثلاث حكومات متعاقبة ترزح تحت الاحتلال، كان المشهد الإعلامي و منطلقاته يشهد نوعا من عدم التنظيم والوضوح على الرغم من انبثاق شبكة الإعلام العراقي والتغير المستمر لسياسة هذا المؤسسة، فقد برزت لنا العشرات من القنوات الثقافية والإعلامية التي تمطر المتلقي العراقي بالرسائل المسؤولة وغير المسؤولة، وأصبحت ساحة الإعلام والتأثير ساحة اقرب إلى التجريب الثقافي أو الواجهة الاجتماعية والإدارية، على حساب الوعي بخطورة الدور وتراكم التأثير. والذي جعل من عملية الإصدار والتوجه إلى الرأي العام تسير بشكل غير منتظم ومستقر، والواقع الذي سارت عليه تلك قد أحرزت جملة من المأخذ والمؤشرات على وسائل الإعلام العراقية سواء الصحافة المطبوعة أو المرئية أو المسموعة نخلصها بالاتي^(٣):

- أصدرت العشرات المطبوعات المجهولة التمويل أو ألعائديه .
- الافتقار إلى تقاليد تنظيم الحدود الدنيا للمسؤولية التي تلف تلك الوسائل .
- عدم إقرار قوانين تحدد حرية التعبير والإعلام ، واقتصرت على ذكره بشكل يقترب إلى التعميم ، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع نفسها في حيرة من الممنوع مرحلياً والمسموح دستوريا .

^١ يذكر أن الصحفي احمد عبد الحسين (وهو صحفي عراقي يعمل بجريدة الصباح الحكومية مسؤول قسم الثقافة وسكرتير تحرير) قد أعفى من منصبه ومنح إجازة مفتوحة بسبب كتابته لمقال حول سرقة بنك الرافدين فرع الزوية مشير بأصابع الاتهام إلى جهة حكومية متنفذة وراء الحادث ، للمزيد ينظر جريدة الزمان البغدادية، متابعة خبرية حول تداعيات إقالة الصحفي احمد عبد الحسين ، بتاريخ () .

^٢ محمد علي العويني: العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية والتطبيق) والاستخدامات الإعلامية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، () .

^٣ - معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع جورنال عراقي، للبحوث والدراسات :

www.transparency.org/press.2007.

^٣ - انظر إلقاء مع رؤساء المؤسسات الإعلامية العراقية ورنو - الوزراء العراقي نوري المالكي والمنشور في جريدة الصباح البغدادية

وكذلك ينظر <http://www.avsabaah.com/paper.php?souree=akbarfom=inerpagesid=44343> بتاريخ ديسمبر وكذلك ينظر المرصد الإعلامي العراقي www.csis.org ، وكذلك آلية التحول الإعلامي، صحيفة الصباح البغدادية، العدد () تموز . وكذلك التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بابل .

عدم إيجاد آلية رسمية أو مجتمعة منظمة لعمل مشروع تطوير حقيقي للصحفيين وإعادة تأهيلهم ، فقد سار بعض بأفق ثقافي أو سياسي وليس بأفق إعلامي .

تباين الدعم الحكومي للقنوات الإعلامي ، فصحف المحافظات وقنوات إعلامها تعاني من فقدان الاهتمام وقلة الرعاية ، بينما القنوات المركزية تشهد دعما كبيرا ، مما خلق لنا نجوما من الصحف ليس بطرق تحريرها أو تأثيرها، بقدر ما يحملها طرق التمويل وبالتالي الإتاحة إلى القارئ ، بالشكل المجاني و الانتشاري .

عدم اشتراك القطاع الأكاديمي في إعادة تشريع أو تنظيم الخريطة الإعلامية التلقائية والاكتفاء بالأداء على حساب التأثير ، ناهيك عن ضعف الدراسات المتعلقة بتأثير تلك القنوات ، وكان أغلبها يصب في جانب استكمالي وليس تأثيري .

قله الدراسات والمعاهد التي تؤهل الإعلاميين بالطرق الحديثة والمتكبرة في علم التأثير والاتصال ، وهنالك تركيز على الأخبار** على حساب صناعة الرأي الصحفي الموضوعي والذي نحن بأمرس الحاجة له ، في ظل تعاظم دور الفضائيات وتناحرها .

في حين يسجل على المؤسسات الإعلامية العراقية التالي :

- تشكل المؤسسات الإعلامية العراقية بشكل عام (أغلبها سياسية) وخاصة الفضائيات العراقية، وهي تندرج تحت مصطلح العلاقات العامة للممول أو الجهة التي تدعمها (أحزاب ، شخصيات ، كتل حكومية ،....الخ).
- افتقار التخصص في الجانب التنموي فلا توجد مؤسسة أو قناة عراقية تمثل أو تعمل لشريحة (كالأطفال، المرأة، الزراعة،....الخ) وبالتالي أفقدت حس التنوع في جغرافية الاهتمام الجماهيري.
- التركيز على المتغير السياسي والأمني، دون المتغيرات الأخرى ، والتي تعد بالنسبة للمتلقي العراقي أجزاء أساسية في تفاعله اليومي.
- عدم وجود صناعة برمجية فلأغلب الأعم يعتمد على الوافد من الأفلام والبرامج والتقارير .
- عدم التنبه إلى رجع الصدى، أو آراء الجمهور بطرق ميدانية (دراسة الأفضليات) وعادت التلقي وأسبابه، بشكل دوري كما هو معروف في المؤسسات الإعلامية ودراسات الجمهور .

* أحالت الحكومة قانون حماية الصحفيين إلى مجلس النواب لتشريع القانون في الفصل التشريعي الثاني بتاريخ (تموز لتنظيم العمل الصحفي في العراق واعتبره مراقبين بأنه خطوة متأخرة نسبيا بعد سنوات من التغيير... للمزيد ينظر جريدة المشرق، الصحفيين والأدباء و قانون حماية الصحفيين بين حرية التعبير والتقييد ، بتاريخ

** أن طبيعة المادة المقروءة تؤدي دور أساسية في ذلك المنحى فالصحف اليوم نراها قد غيرت وجهتها من صحافة خبر وسبق صحفي إلى صحافة رأي وصحافة شمول ، لكي تصارع معلومات الانترنت والفضائيات ، فهن بذلك قد خلقت لها حاجة تفسيرية يمكن تسميتها بحاجة ما بعد (الخبر أو الحدث) بحسب سخونته وأهميته للمتلقي ، وهي قادرة على مجازة ذلك الصراع بحكم قدرتها الترميزية (السطرية) وبناها المتعددة في إن تكون صندوقا أوحده لاستيعاب التفسير اليومي للموضوعات التي تحتاج وصفا لا يمكن للتلفاز إلا أن ينقل حقيقة المجردة الإنساني وخياله وانطباعاته، وقدرتها على تغذية ذاكرة المتلقي بالمزيد من الثبات والأدوات الانتقالية الذي يفترق له التلفاز (كونه أدراك لحظة) أو صورة يصعب على الذاكرة اختزان تواترها مع الكلام والمغزى، وهذا يعمل صورا مغايرة لجدوى ذلك التعرض ، فالتعلم عبر التلفاز أقل نجاحا منه الاستطلاع ومن ثم الأخبار... وهكذا ، وهذا الأمر أيضا يتعلق بمستوى تعلم المتلقي وتخصصية... فكلما ارتفع تعلم الفرد كلما اتجه إلى القنوات المقروءة كتب مجلات صحف وكذلك يندرج تحت الهدف من التلقي الاتصالي ، تعليمي جزي ، استصلاعي... الخ . ونعتقد ان الجميع غدا حلقة متشابكة يعطي ويغذي من وإلى الآخر ، وإن كل قناة اتصالية لها ميزاتها وعناصرها ، ضعفها وقوتها ، بحسب (محتوى الرسالة) الموجهة للجمهور وفن التميز، معلومات متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) معلومات مستحصلة بتاريخ ... ، ينظر المصدر الاعلامي العراقي الموقع www.csis.org موقع سبق ذكره.

- في أحيان كثيرة تتنافر بعض الفضائيات في الروية وفي انتقاء الأحداث ودرجات التركيز، إلى الحد الذي يترك الشارع العراقي من خلال تقديم صورة متناقضة تشوبها مسحة سياسية عراقية أو طائفية، وبالتالي تشيع من التغيرات والتطورات التي يطلقها أو تتأصل لدى الجمهور .
 - تفردت مؤسسات إعلامية عراقية في تنشيط الوحدة العراقية في خطابها وتتسم بالموضوعية والحيادية والمهنية ، وهذا الأمر ليس على وتدية واحدة إنما يأخذ بشكل انفعالي أو موسمي أو انتقالي ، بعبارة أخرى ليس هناك سياسة ثابتة أو أجندة واحدة اتجاه القضايا المصيرية .
 - تعاملت الحكومة مع بعض الفضائيات العراقية بالتفضيل وعدم المساواة من حيث إشاعة الأخبار ونقلها والتناغم والشفافية في الاهتمام والاحتضان ، كما فعلت مع العراقية باعتبارها المقربة للحكومة ي حين تناسست الحكومة أن مؤسسات شبكة الأعلام العراقي تابعة للدولة العراقية وليس حكراً لحكومة ما، وهي تمول من مال الدولة العام، وعمدت الحكومات المتعاقبة على تفويض العمل الإعلامي وملاحقة بعض الصحفيين .
- وعلى الرغم من المحاباة و المجافاة التي شكلت علاقة الحكومة بوسائل الأعلام في ظل الأنظمة الديمقراطية ومنها الغربية على سبيل المثال، و الأنظمة المعتنقة الديمقراطية حديثاً لبلد مثل العراق .
- إلا أن النتيجة أو المحصلة النهائية تميل إلى كفة احتواء الحكومة للصحافة (وسائل الأعلام) بكل أشكالها، وقد تصاعدت هذه العلاقة مع الاندماج الذي حصل على كافة المستويات وأواخر القرن الماضي في ظل مفهوم العولمة ، والتي أخضعت شبكات الاتصال لإدارة السوق ومصالحتها (١) .
- ومن هنا كانت المراهنة على تطوير علاقتها مع السلطات الحاكمة وبعض مراكز القوى السياسية التي تحتل مواقع متميزة في المجتمعات ، وبذلك يصبح الإعلام مضطراً للتنازل عن ممارسة دوره السابق ، وبعض حقوقه كجهاز مراقبة على الدولة والمجتمع و اداءهما وفضح الخروقات، التي تنتهك حرمة الحريات العامة والشخصية وحقوق الإنسان والفساد الإداري الحكومي .
- وغدت بعض الأقطاب ثالوثاً أساسياً و عموداً فقرياً للسياسيتين الداخلية والخارجية في معظم أرجاء العالم وهي الحكومة (ومنها العسكرية) والاقتصاد والإعلام .

^٥ تنفرد العراقية في أحيان كثيرة بنقل الأخبار وأنشطة مجلس الوزراء ومجلس النواب ، ويدورها يمكنها التحكم عن طريق السبق الصحفي والاتفاق مع بعض القنوات، للمزيد ينظر موقع جرنال عراق www.csisorg.com، موقع سبق ذكره بتاريخ وفيما يتعلق بالتقويض العمل الإعلامي فقد أثارت قضية الصحفي في جريدة الصباح احمد عبد الحسين الكثير من التساؤلات وسياسة الحكومة في التعامل مع حرية التعبير والأعلام الحر، ويذكر أن محكمة بداء الكرخ قد أصدر حكم قضائي بتغريم قناة الشرقية مبلغ وقدره . . . مائة مليون دينار لصالح المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا بسبب اتهام الأخير بالخدع والتشهير، ينظر موقع شبكة الإعلام العراقية www.imn.ig بتاريخ ، و يذكر ايضا أن قناة البغدادية قد حجت الدعوات لها لتغطية الأخبار والأحداث لدوائر الدولة العراقية بعد اتهامات لهذه القناة من قبل مستشار الإعلامي لرئيس الوزراء لهذه القناة بالمغالاة وعدم الدقة في تغطيتها لموجة أحداث الأريعاء الدامي الذي أشهده العاصمة بغداد من تفجيرات وزارة الخارجية ووزارة المالية ، ، للمزيد ينظر موقع قناة البغدادية www.albaghdadia.com بتاريخ .

^٤ - التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص .

^٥ يجب أن يفهم رجل السلطة في العراق ما هو دور الصحفي وما هو دور الأعلام العراقي الحر، بعد التغير الذي شهده العراق بعد وعليهم أن يتقبلوا الديمقراطية بحلاوتها ومرارتها، وليس ما يعمل بعض السلطويين بشراء الأعلام أو شراء ذمم الصحفيين في ظل ظاهرة الفساد المالي والإداري ، وعلى المؤسسة الإعلامية أن تراقب نفسها أولاً وان يكون هناك منظومة أخلاقية ترسم عملها المهني . للمزيد ينظر جريدة المدى بتاريخ . مقال لرئيس التحرير عبد الزهرة زكي ، وكذلك موقع قناة حر عراق لبرنامج سبع www.alhurra.com بتاريخ .

ويمدنا التاريخ بالكثير من الشواهد التي جعلت الصحافة تعانق رغبات الرأي العام وحاجات المجتمع ، بالكشف وتبسيط الضوء على نواحي الزلل في السياسة أو الاقتصاد أو الصراعات العسكرية ، والأمراض الاجتماعية الأخرى () .

ويميل البعض إلى أن يجعلها في ظل التشريعات المتعلقة بالحريات المدنية وحرية التعبير والرأي أن تكون سلطة اجتماعية (أولى) لأنها فيما لو استخدمت فضاءاتها التشريعية تستطيع أن تسقط الحكومة أو بعض أجهزتها التنفيذية أو بعض شخصياتها** .

فليس الإعلام تقنية محض ، وليس الدواء الساهر الذي يشفي لما نتمنى أو ننفذ ما نريد ، فحقيقة الأمر أن الإعلام ويشكل عام هو جزء لا يتجزأ من منظومة مؤسسات الدولة وهو أيضا يعيش البيئة الاجتماعية والإدارية الذي نحن بصدد مخاطره وعدم انضباط السلوك الميداني والمؤسسي لتلك المؤسسات ينعكس بشكل طردي على عمل المنظومة الإعلامية () .

وعليه فإن منظومة الإعلام العراقي أولا أن يتخلص من شرقة الصعوبات التي تلتفه ، مع الحاجة الماسة له في وقت نحتاج فيه كل ورقة مطبوع ، ودقيقة بث مرئية ... الخ ، لكي نشع قيم التغيير الديمقراطي في بلد محروم تعبيريا من طول عقود من الزمان* وعليه فإن الوضع الحالي للإعلام العراقي يعاني من المعوقات الآتية (*) :

- غياب التشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي وبالأخص يتعلق بقانون حماية الصحفيين** وحرية الانتقاد البناء، وطرق الحصول على المعلومات من دوائر الدولة.
- مشروعية الغور في المشكلات السياسية والاجتماعية، مقترنة بمهارة وتأهيل الصحفيين في عملية رصد الموضوعات وجميعها وصياغتها برسالة اتصالية يمكن أن تثير الرأي العام وبالتالي الحكومة .
- أجهزة الإعلام المحلية بحاجة إلى أجندة تنظيم مشروعيتها أولا، وثانيا تنظيم تمويله بقانون أو تشريع سنوي ، لان التمويل يؤدي دورا أساسا في سياسة القناة الإعلامية، وبالتالي أحقية المؤسسة الإعلامية في طبيعة الملاحقة الصحفية للظواهر والمشكلات .

⁵ - توفيق إبراهيم: العولمة وأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة الفكر، العدد () المجلد () .. وما بعدها .
** يذكر أن صحيفة الواشنطن بوست ، قد نشرت مقال حول علاقة نجل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان بقضايا تتعلق بالفساد الإداري متهمه بقضايا تتعلق بفقدان وصفقات تجارية مستغل منصب والده وقد ساهمت هذه القضية بالتعجيل بنهاية ولاية الأمين العام للأمم المتحدة . ينظر صحيفة الحياة اللندنية، العدد .. .

⁶ - توفيق إبراهيم: العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية، مصدر سبق ذكره ص: .
* نتيجة الانفجار المعلوماتي في العراق لتعدد الصحف والفضائيات والإذاعات خلق بيئة جديدة لتبادل واستخدام للرسائل الاتصالية ، وانعكس بدوره على مستوى المفاهيم والمصطلحات والمضامين فعلى مستوى: لمفاهيم إخضاع بعضهما إلى طاولة البحث والتساؤل والتأمل ، كمفهوم الأمة ، السياسة ، الثقافة ، الهوية الثقافية ، بعد أن كانت أمور ثابتة ومسلم بها . إما مستوى المضامين إطلاق إضافات جديدة على مستوى التعبير الثقافي بغض النظر عن أهدافه الحضارية والسياسية والدعائية من خلال الآداب ، المسرح ، السينما ، الفنون التشكيلية ، الوصف الخبري والطروحات التاريخية والفلسفية : للمزيد ينظر عبد الحفيظ الهرغامط ، الثورة الاتصالية والواقع الثقافي الجديد، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية : الموقع : www.emasc.com .

⁷ - للمزيد ينظر المرصد الإعلامي العراقي www.csis.org . موقع سبق ذكره ، وكذلك موقع جريدة قناة حر عراق www.alhurra.com لبرنامج ساعة حرة ، بتاريخ ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت

** اقترح قانون حماية الصحفيين من قبل نقابة الصحفيين العراقيين وقدم إلى مجلس الوزراء العراقي لمناقشته ووافق المجلس على هذا القانون وأحالته بدوره إلى مجلس النواب العراقي بتاريخ ** تموز لتشريع في فصله الثاني لعام ، وينص هذا القانون على : حرية التعبير وتداول المعلومات والحصول عليها ، وعدم ملاحقة الصحفي في حالة نشره لحقيقة واقعة، ونص القانون كذلك على منح دفعة مالية في حالة مقتل الصحفي والبالغة ((ثلاثة ملايين دينار عراقي)) وراتب شهري لمؤسسة الإعلامية لدفعه لذوي الصحفي شهري (والبالغ) ألف دينار عراقي (وكذلك منحه تعويضية للصحفي في حالة تسريحه من المؤسسة الإعلامية ، ويذكر أن هذا القانون يصدم بعض المعارضين له منتقدين بعض بنوده ، منها: انه يلزم الصحفي بالكشف عن مصدر قصته الإخبارية وهذا يكبل عمل الصحافة والصحفيين، علما ان الدستور العراقي كفل حرية التعبير ضمن الفقرة . للمزيد ينظر صحيفة الصباح الحكومية بتاريخ .

وموقع الصحيفة <http://www.alsabaah.compper> .

- تشريع قانون عمل الأعلام العراقي يحجم العمل العشوائي لبعض المؤسسات والقضاء على ظاهرة السب ، والقتل ، والمحابة ، الرشوة...الخ.
- الثقافة الإعلامية العراقية ، أي الإيمان بجذوى الكشف أو العرض الإعلامي وهذا الأمر يتعلق بالاتي :
- شخصية القناة الاتصالية ، إقليميا ووطنيا ، المصادقية ، معدلات التوزيع ارتباطها بالحكومة، كادر التحرير ، كاتب التحقيق .
- طبيعة مستهلكي القناة الإعلامية .
- الحق والموضوعية لما تنشره أو تذيبه القناة الاتصالية ، وهل ضمن الإطار الأخلاقي والقانوني .
- القنوات المحلية وقياس مديات التعرض لها، إذ لا يوجد لدينا أجوبة عملية عن كيف يستهلك الجمهور المضمون الإعلامي .
- نية كاتب التحقيق، ومع من سيقع التصادم ، ومن يحمله في ذلك .
- علاقة القناة بالمسؤولين في دوائر الدولة ايجابية - سلبية .
- لا توجد لدينا معطيات وحقائق علمية عن كفاءات وافضليات التعرض إلى قنوات المحلية ، ومديات التكتيف الزمني ، على مستوى المضامين .

ثانيا : أقع الفساد في العراق:

فيما يلي استعراض الجانب النظري لمفهوم الفساد وأنواعه وأشكاله:

الفساد في اللغة العربية هو العطب والتلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيض الصلاح ، وقد وردت مادة فسد في القرآن الكريم في خمسين أية تضمنت شتى أنواع الفساد مبينه خطورته ونتائجه السيئة وحذرت المفسدين كما قوله تعالى ((وإصلاح ولا تتبع سبيل المفسدين))^(١).

- مفهوم الفساد:

أما الفساد في اللغة الإنكليزية فان لفظ فساد "corruption" يأتي في الفعل اللاتيني (rumpere) أي يكسر ، وهو ما يعني أن شيئاً قد كسر، وهذا الشيء قد يكون مدونه سلوك أخلاقية أو اجتماعية وليتم كسر هذه القاعدة فأنها يجب أن يكون دقيقة وشفافة^(٢)، هذا فيما يتعلق باللغة .

أما في ناحية المفهوم فيعرف الفساد على انه (استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع، وأقارب شخصيته يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة)، وبعبارة أخرى ، هو سلوك غير رسمي تفرضه ظروف معينة تتعرض له المجتمعات من حين لآخر^(٣) ونرى أن هذا التعريف يؤكد على الجانب الإداري من الفساد .

في حين أعطى البنك الدولي تعريفه الخاص بالفساد بأنه(إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين ، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرئية، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق

⁸ - القرآن الكريم سورة ال عمران .

⁹ - فيوتاتزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق، مجلة التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد-، المجلد ، كانون الأول ،

¹⁰ - فيوتاتزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق، المصدر السابق، ص .

استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعین الأقارب أو سرقة أموال الدولة ()¹¹، ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين هما ()¹²:

- آلية دفع الرشوة (العمولة) المباشرة إلى موظفين و المسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية أو هو ما يسمى في المنطقة العربية بـ (البرطيل) .
- وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متفرقة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع العام والخاص .

في حين عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام الفساد بكل صوره حالاته إذا عرفته (الرشوة بكل وجوها في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ ، وإساءة استغلال الوظيفة، و الإثراء غير المشروع ، وغسل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد)⁽¹⁾.

ويشكل عام الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم (وان اختلفت درجة عمقها من دولة لأخرى) وتتلخص في قيام البيروقراطيين او السياسيين في استغلال مراكزهم من اجل المصلحة الخاصة، والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية (كمشروعات البنية التحتية) وفي هذه الحالة يقع عبء - أي الفساد - على أفراد المجتمع جميعا كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين الذين هم في المراكز الإدارية الدنيا ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنين الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم الخاصة ()⁽¹⁾.

- أسباب ظاهرة الفساد :

أن أسباب الفساد كثيرة ومتنوعة وليس بالا مكا حصرها لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمعات وأنظمتها السياسية والإدارية وثقافتها وتنوع هذه الظاهرة واختلافها من مجتمع لآخر حسب ظروف هذه المجتمعات، فما يصح في مجتمع قد لا يصح في مجتمع آخر بطبيعة الحال، لكن الشيء المتفق عليه في كل هذا هو ضعف النظام الإداري، وانعدام أو ضعف الرقابة الإدارية العامة في أي بلد يتهيا فيه مناخ جيد لنمو وتجذر الفساد ، ويمكن أن نورد في هذا الصدد مجموعة من الأسباب نمو ظاهرة الفساد أهمها () :

¹¹ - سيسل راجاتا، الدلالات الرئيسية للتنظيم الإداري القائم في الحكومة، الأمم المتحدة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTDC) ومركز التنمية الاجتماعية، والشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة للمدة (-) كانون الأول في لاهي. هولندا، ترجمة احمد نادر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان ، () .

¹² - البنك الدولي، إدارة حكم أفضل من اجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التخمينية والمسألة) تقرير عام ، دارالساقية، بيروت ، .

^{*} يختلف الفساد من بلد إلى آخر وعلى مستوى العراق يعتبر الفساد أنموذج غريب حيث أن الفساد يتستر خلف القانون الذي كفله الدستور، وتعتبر فضيحة وزير التجارة المستقل عبد الفلاح السوداني في حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إحدى قضايا الرأي التي شغلت الشارع العراقي والتي لم يحسم القضاء لحد الآن ، مع وجود الأدلة القطعية لتورط اخو وزير التجارة بصفقات لمفردات البطاقة التموينية قوت الشعب العراقي ، ويؤكد النائب صباح الأساعدي رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي أن وزير التجارة والنفط والكهرباء وزراء فاسدين ولدينا أدلة قطعية بادانته هؤلاء المسؤولين، ولكن أصبح المسؤول اليوم في العراق يأكل ويشرب ويتنفس، فسادا ويعمل تحت الشمس وتوجد معلومات للاداني ولكن لا يوجد من يحاسب ، للمزيد ينظر جريد المشرق بتاريخ

بتاريخ

¹³ - البنك الدولي ، إدارة حكم أفضل من اجل التنمية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص .

¹⁴ - محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايرة، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد .

¹⁵ - حسن عبد الكريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ، تشرين الثاني،

- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية، التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، والقروض والاستثمارات الأجنبية وغيرها أو تعتمد على الطلب الخارجي لسعة أساسية (مثل النفط) أو تعتمد على السياحة ، أو التجارة (الترانزيت) وتحويلات العاملين في الخارج ، وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية بالتوزيع أساسا وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وبحصيل الضرائب من جهة أخرى، مما يجعل هذا الظروف مؤتية لتكون بيئة مشجعة للفساد .
- سيادة نمط الدولة الأمنية (الامنوقراط) التي تتبع سياسته الاحتواء القومي فتضبط حركة المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات التهريب والية ضبط النشاط والسيطرة عليه، وهذا من شأنه أن يضعف الرقابة الخارجية من قبل المجتمع عبر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، فتصبح الإدارة الحكومية بلا رقابة من قبل المجتمع فيشجع ذلك على ظهور الفساد.
- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، آذ أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والمحكومين ، يتأسس على المواطنة من الحقوق والواجبات ، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس الواجبات والتضامانات القبلية والطائفية والجهودية والقنوية وغيرها ، مما يشجع ذلك ظهور المحسوبية¹⁶ والمحاباة وانتشار الرشوة لتقلد المناصب الحكومية .
- وهناك من يحدد أسبابا أخرى للفساد ، فيذكر حقيقة مفادها أن الفساد يتشكل بسبب مجموعة من العوامل بتضافرها تظهر هذه الأزمة وتنتشر في المجتمع ، ويورد في هذا المضمار مجموعة من الأسباب أهمها⁽¹⁾:
 - انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي ، وغياب أو ضعف المساءلة العامة والمسؤولية الإدارية .
 - العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية، إذا إن العلاقات الاجتماعية والقرابة تهيأ الظروف لنشوء المحاباة والمحسوبية في الإدارة الحكومية إضافة إلى الشعور بالاضطها والحرمان من قبل بعض الجماعات والتي تدفعها محاولة تحقيق مكاسب لهذه الجماعات في الإدارة الحكومية ، لذلك نراها تبدأ باستخدام من يماثلونها أو ينتمون لمثل انتماءاتها الاجتماعية أو السياسية أو الدينية وغيرها .
 - طغيان واستبداد الحكم ، أذان الاستبداد في حد ذاته نوعا من الفساد يولد فسادا آخر مثله، لإيضاح ذلك يمكن القول انه لكي يتغلب الفرد على استبداد وطغيان النخبة الحاكمة، فانه سوف يستخدم وسائل فاسدة من النوع نفسه وطالما أن النخبة السياسية الحاكمة ليست على استعداد لمعاقبة الفاسدين منها فان فسادهم سوف يستشري بقوة، مع أن هؤلاء الطغاة والمستجدين يمكن أن يقفوا في وجه الفساد ويتصدوا له إذا ما حدد مصالحهم الشخصية وفي ظروف معينة .

¹⁶ يذكر أن حادثة سرقة بنك الرافدين فرع الزوية والتي تم التخطيط لها من قبل ضباط في فوج الحماية الرئاسي والمدعوا جعفر لازم التميمي التابع لنائب رئيس الجمهورية ، أدت إلى سرقة مليارات ونصف المليار دينار عراقي واستشهاد حراس حماية البنك، والعثور على المبلغ فيما بعد في مقر جريدة العدالة التابعة لنائب رئيس الجمهورية أثارت حيز كبير من التساؤلات في الشارع العراقي والرأي العام العربي والإقليمي ، وأصبح المسؤولين الأمنيين بدل الإجابة على هذه التساؤلات اصبحوا مروجي إشاعات لعدم إعطاء الجواب القطعي وصولا الحال تكميم مؤسسات وأقلام صحفية ومؤسسات المجتمع المدني وخير مثال على ذلك إعفاء الصحفي احمد عبد الحسين الصحفي في جريدة الصباح الحكومية من منصبه رئيس قسم الثقافة ومنحه إجازة مفتوحة بعد نشره مقال في جريدة مشير إلى أصابع الاتهام إلى جهة سياسية متنفذة وراء الحادث ، للمزيد ينظر جريدة المشرق البغدادية بتاريخ ، وكذلك موقع قناة البغدادية www.albaghdadia.com بتاريخ .

¹⁶ - سيسل راجانا، الدلالات الرئيسية للتنظيم الإداري القائم، في الفساد الحكومي ، الأمم المتحدة، تعزيز الندوة الإقليمية للمنظمة العربية، مصدر سبق ذكره ، ص وكذلك محمود عبد الفضل ، مفهوم الفساد ومعايير ، مصدر ذكره ، ص .

- مستوى الفساد :

ويتفرع الفساد بين مستويين () :

الفساد الصغير : وهو الفساد الذي يقوم به صغار الموظفين الحكوميين عن طريق تلقي رشوة (برطيل) أو عمولة أو المحاباة والمحسوبية ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي .

الفساد الكبير : وهذا النوع مرتبط بالصفقات الكبيرة في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية، ويرتبط بشكل مباشر بالفساد السياسي والمالي، حيث تتحول الوظائف البيروقراطية العليا أداة للإثراء الشخصي غير المشروع.

- أشكال الفساد :-

لا يوجد شكل واحد للفساد، فبسبب كبر الظاهرة وتوسعها ظهر لها أشكال متعددة في المجتمع وخاصة العراق، ألا انه يجب ذكر حقيقة مفادها ، وهي أن هذه الأشكال مترابطة وذات علاقة وطيدة وتؤدي أحداها إلى الآخر ، بمعنى أن الأشكال هذه تسبب بعضها بعضا بسبب العلاقات الترابطية فيما بينها وهي على النحو الآتي : ()

الفساد السياسي : ويشمل فساد الزعماء ، فساد التشريع* والتفويض والقضاء فساد النظم الانتخابية والتلاعب بنتائج الانتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا تمويلها .

الفساد المالي (الاقتصادي) : يتمثل بسرقة أموال كبيرة من خزانة الدولة وفساد صفقات الأسلحة** وانتشار الجريمة المنظمة (المخدرات وغسيل الأموال)، التهريب الضريبي والجمركي* والتلاعب بالصفقات الدولية وصفقات القروض وصفقات المساعدات الإنسانية خارج أهدافها .

الفساد الإداري : ويتضمن الرشوة ، المحاباة ، المحسوبية ، الاحتيال والاختلاس .

الفساد الاجتماعي : ويتضمن الفضائح الأخلاقية وبروز شبكات الرقيق و ما فيات استغلال الأطفال لأغراض غير أخلاقية .

17 - محمود عبد الفضل: مفهوم الفساد ومعايرة، مصدر سبق ذكره، ص ؛ وكذلك ، كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادي، نظرة نقدية، في احتلال العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، .

18 - سالم توفيق داود، مستقبل التنمية العراقية، المستقبل العربي، العدد ()، السنة السابعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، تموز، ؛ كذلك التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ، مركز حمورابي، العراق بابل ، مصدر سبق ذكره، ص وما بعدها .

* يمر البرلمان العراقي بمرحلة خطيرة وسجل هذا المؤشر في الفصل التشريعي الأول لعام وهو عدم تشريع القوانين المهمة ذات العلاقة المباشرة بالمواطن والمجتمع العراقي ، مثل قانون الميزانية العامة لعام ، عدم الموافقة على طرح سندات الاستثمار لإعادة بناء البنية التحتية بطريقة الاستثمار، قانون النفط والغاز ، قانون الانتخابات والأحزاب، وذلك بسبب خضوع الكتل السياسية في البرلمان العراقي إلى ابتزاز وعقد الصفقات مساومة بين هذا الكتل تمرير هذا القانون او ذالك على حساب مصلحة الشعب العراقي للمزيد ينظر جريدة المشرق بتاريخ ، ولذلك موقع قناة حر عراق برنامج ساعة حرة مدخلة للنائب وائل عبد اللطيف www.alhurra.com بتاريخ

** فقد كشف صحيفة الاندبنديت البريطانية عن فضيحة مالية وصفقتها بانها كبرى السرقات في التاريخ ، تتعلق باختلاس اكثر من مليار دولار أمريكي من وزارة الدفاع العراقية ، وان الوزارة تعرضت لعملية (نصب) بأكثر من مليار دولار ، مما اعاق قدرتها على فرض القانون والأمن في العراق ، ونقلت عن وزير عراقي آخر " لقد اختفت مبالغ كبيرة جدا وبالمقابل لم نحصل الا على خردة معدنية معلومات مستحصلة من شبكة الانترنت للمزيد ينظر الموقع WWW.TRANSPARENCY.ORG/PRESS/2008.PDF .

وتعد هذه الأشكال الأبرز في الفساد وتؤدي أحداها إلى الأخرى ويمكن بوجود هذه الأشكال مجتمعة أن نطلق على المجتمع التي تدور فيه بأنه مجتمع فاسد .

- واقع الفساد في العراق :

يشير تقرير الشفافية العالمية لسنة ٢٠٠٨ إلى أن العراق احتل المرتبة ١٨٠ من أصل ١٧٨ دولة ولم يتفوق إلا على ميانما والصومال ودرجة . ، في حين احتل المرتبة ١٨٠ من أصل ١٧٨ عام والمرتبة ١٨٠ من أصل ١٧٨ عام ، وهذه المؤشرات تشير إلى عمق الفساد في الدولة العراقية (١) .

وتخذ الفساد في العراق إشكالا متعددة ومستويات مختلفة ، فعلى صعيد أشكاله، فقد اتخذ إشكالا ماليا إداريا وحتى سياسيا، أما مستوياته فقد وصلت إلى أعلى المستويات في إدارة الائتلاف المؤقتة متمثلة برئيسها السفير سيء الصيت (بول بريم) الذي يعد مسؤولا بصورة مباشرة عن اختفاء ما يقدر بـ (١٠) مليارات دولار والتي كانت مودعة في أحد البنوك في فرنسا من أصل (١٠) مليار) بحسب ما يذكر مدير مكتب المفتش العام (ستوروات براون) وقد أفيد حينها بأنها أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة اعمار خلال المدة بين تشرين الأول إلى حزيران ، وان اصل هذا المبلغ يعود إلى عوائد برنامج الأمم المتحدة السابق (النفط مقابل الغذاء والدواء) أي أنها أموال عراقية خالصة ، ولا تشمل أموال المساعدات سواء الأمريكية منها أو تلك التي قدمتها الدول المانحة (٢) .

من خلال معرفة التقارير المؤسسات والمعاهد التي انتدبت للتحقيق حول الأوضاع المالية والمحاسبية للعراق تحت سلطة الاحتلال ، يمكن أن تظهر فئة المغامرين وشركات الحماية التي تحاول أن تحقق صفقات سريعة ولا تمارس الشركات الكبرى (التي تعد جزءا من النظام الرأسمالي وتعمل مع قوات الاحتلال ويكون صورة نشاطها إما تجاريا أو اقتصاديا)، ومن دون أي دور صحيح في العملية الاقتصادية العراقية ، وبعبارة أخرى لا تعمل هذه الشركات في إطار المخاطرة التي تفرضها البيئة الاقتصادية ، بل تعمل بهامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه التكلفة ، وفي حقيقة الأمر أن هذا العمل يتم بمساعدة قوات الاحتلال وبتواطؤها هذا ، إذا ما أضفنا أن هذا الهامش الكبير من الربح يعد جزءا من الجهود العسكرية الأمريكية ومن تلك الشركات بلاك ووتر (٣) ، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ظهر الفساد جليا بإساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة محتويات النقدية للبنوك والمصارف ، ونهب محتويات الخزينة الغذائي والإنشائي والدوائي وتدمير المباني الحكومية كافة (باستثناء وزارة النفط والمنشآت النفطية الأخرى) وقد عمدت قوات الاحتلال على إتاحة الفرصة للساقيين للعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة في الأيام الأولى للاحتلال مستهدفة بذلك أضعاف الدولة وبنيتها الأساسية (٤) .

19 - ينظر التصريح الكامل لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر إيغي) شبكة معلومات الدولية الانترنيت ، [WWW.TRANSPARENCY.ORG/PRESS/2008.PDF](http://www.transparency.org/press/2008.pdf)؛ وكذلك راجع منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، <http://usinfo.state.gov/products/pubs/duty/rag> بتاريخ ..

20 - كوثر عباس الربيعي ، أحوال العراق وسوء الإدارة الأمريكية ، أوراق دولية ، مركز الدراسة الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ..

21 - كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادية : نظرة نقدية ، في احتلال العراق ، وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ..

22 - كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال ، المصدر السابق، ص : وكذلك مهدي الحافظ التنمية في ظل الصراع الدائر في العراق <http://www.nigash.org> بتاريخ ..

وليس هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية ضد السارقين والعابثين والناهبين في بنود اتفاقية جنيف عالم ، وإنما ورد في هذه الاتفاقية أن قوات الاحتلال تعمل على حماية البنى الارتكازية المادية والمؤسسات النقدية للدولة التي تم احتلالها ، أو في حقيقة الأمر لم يحصل أي من هذا إذ أن الشعب شاهد برقية على موقف قوات الاحتلال في عدم حماية البنى الارتكازية للعراق المحتل ، وقد وسعت تلك الأحداث من دائرة الفساد من أجلي وأقصى معانيها ودلالاتها في العراق (١) .

أما على المستوى السياسي فكان له مضمار آخر من الآثار ، وحقيقة الأمر أن هذا المستوى موسوعة من الفساد لبلد مثل العراق ، فالمعروف إن الإدارة الأمريكية بعد ما أعلنت انتهاء العمليات العسكرية في آيار وبالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم ، الذي ينص على (أن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتشكيل إدارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا) (٢) ، وقد جسدت تلك الأحداث أبشع وأقصى دائرة للفساد في كل معانيها ودلالاتها وأضفت شوط آخر من الأشواط الكئيبة على الشعب العراقي .

وتبعاً لذلك فقد شكل (مجلس الحكم الانتقالي) في حزيران المتكون من عضواً ، وهذا المجلس قانونياً لم يكن يقوم على مبدأ تكافؤ الغرض ، وإنما على مبدأ توزيع الغرض ، كما يقوم على مبدأ الولاء السياسية .

فالمجتمع العراقي الذي خرج حديثاً من توجيهات النظام الشمولي للحزب الواحد واجه نمطاً آخر في الولاء . السياسية أبعده عن الكفاءة الوظيفية ، والمشكلة أن متضمنات التحول تمت في أجواء ومناخ سلطة الائتلاف ، لاسيما أن وجود بعض الفئات التي تتوقع أن تخسر مواقعها الوظيفية ، فيما بعد مرحلة التحول يصبح تصرفها نحو الفساد أسرع لتوفير الأموال لاستدامة أوضاعها في المستقبل (٣) .

وهذا ما يدفعها لربط نفسها بدائرة الاحتلال ومحاولتها ربط مصيرها سياسياً بتوجهات الاحتلال واغراقته عليها . أما في مرحلة الحكومات الثلاثة العراقية المتعاقبة ، فقد استمر الحال كما هو عليه فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري وصولاً إلى السياسي ، لا بل زاد الوضع تطرفاً ليسوء الوضع أكثر وتظهر حالات الفساد بشكل جلي جداً ، من خلال تقسيم الوزارات العراقية على أساس المحاصصة السياسية والطائفية ، وما تجلبه هذه المحاصصة من آثار سلبية انعكست بسيطرة هذه الأحزاب والطوائف كل بدوره على الوزارة التي يديرها ، مما أثر كثيراً في أوضاع البلد (٤) وساهم وللأسف إلى الحرب الأهلية عام .

وكان لتأسيس هذه الظاهرة (الفساد) هو الجانب الأمريكي المحتل متمثل بـ (بول بليمر) فهو وحده مسئول على اختفاء وتبديد ما مقداره (.) مليار دولار من أموال النفط العراقية ، وتبعته حكومات بقدر ما هدر فيها انه يتجاوز مليار دولار ، فأحدى الوزارات الأمنية العراقية أهدرت مبلغاً بقدر بـ (.) مليار دولار ، على عقود

23 - عبد الحسين شعبان ، عام بريرم العراقي في الميزان ، مراجعة نقدية ، المستقبل العربي ، العدد .

24 - انظر نص القرار شبكة المعلومات الدولية الانترنت (www.un.org/access.nsf/get?openagetnt&pc=s/14832005)

25 - كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادي ، نظرة نقدية في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، مصدر سبق ذكره ص .

26 - حيدر الفرجي ، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى معوقات النهوض ، الملتقى ، العدد () مؤسسة أفاق للدراسات والأبحاث بغداد

، ربيع ، () .

تسليح وتجهيز معدات عسكرية، وكما أهدرت وزارة أخرى مبلغا بقدر سبعة مليارات دولار في عقود أعمار العراق () .

وان دلت هذه الأمور بمجملها على شيء تدل على مدى استفحال شأنه الفساد في العراق بصورة كبيرة جدا أفاقت التصور ، الذي دفع منظمة الشفافية الدولية بتقريرها عن الفساد العالمي عام ، إلى أن تقدر أن العراق من خلال عقود إعادة الأعمار أصبح اكبر فضيحة فساد في التاريخ.

وفيما يلي جدول ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي لمدة .

جدول رقم ()

ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة

السنة	الترتيب	مجموع الدول	درجة مؤشر الفساد	الاستثمارات المستعملة	الانحراف	أدنى - أعلى مرتبة	مدى الثقة
*			.	*	.	.	.
	.	.	.		.	.	.
	.	.	.		.	.	.
	.	.	.		.	.	.
	.	.	.		.	.	.

المصدر : Transparency International organization, global corruption Reports (2003- 2007) (Plutopress London, England) .

/// <http://www.transparency.org> بتاريخ

وفي هذا الصدد يشير تطوير الفساد العالمي لعامي عبر رئيس منظمة الثقافة الدولية (بيتر ايجن) أن اغلب الأموال المتوقعة إنفاقها في عمليتي الشراء والبيع ، لم يتم إنفاقها بعد أو إنها أنفقت في مشاريع لا تمت للأعمار بأية صلة وإذا لم تتخذ خطوات سريعة للحيلولة دون تفاقم الوضع سيصبح العراق عندئذ اكبر ضحية فساد في التاريخ () .

كما وكشفت تقارير المفتش الأمريكي العام المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي وكذلك تقارير المفتش للعام العراقي في وزارة النفط التي أكدت على أن خسارة العراق بلغت مليار دولار منذ بداية الاحتلال حتى نهاية عام () . بسبب أن النفط العراقي ظل يباع من دون عدادات وعمليات التهريب الداخلي والخارجي التي لا زالت مستمرة ، و الهدر من جراء عمليات التهريب وعمليات التفجير التخريبية الذي يقدر بمبلغ يتراوح بين / / مليون دولار شهريا، وطبقا لما يقوله تقرير أعده الخبير الأمريكي في العراق السيد (ستيوارت بوين)، أن عمليات التهريب تتم عن يق تخزينه في المستودعات أو يتم شطفه من الأنابيب مباشرة، وبعد ذلك يتم تهريبه برا أو بحرا عبر المنافذ الحدودية أو عبر شط العرب ، أن تهريب النفط يدر عوائد مالية كبيرة، ويتم في المناطق الجنوبية وكذلك الكردية والسنية () .

27 - سيف الدين كاطع: الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي ، معلومات متاحة على شبكة المعلومات الدولية www.emasc.com .

* تم إدراج العراق في سلم الفساد العالمي بدءا عام .

28 - البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر ايجن) شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

www.transparency.org/press .

29 - احمد يوسف ونيفين سعد ، العراق سياسات الوحدة وانتقام (النصر والهزيمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط

30 - عبد علي كاظم المعموري وطالب عبد صالح ، مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق ، دائرة البحث والتطوير ، وزارة التعليم العالي ، آب .

أن تهريب النفط يغذي شبكة واسعة من المصالح التي تتدخل فيها السياسة والجريمة، وفي مقدمة الجهات المستفيدة من تهريب النفط هي الجماعات المسلحة التي تعتمد في تهريب النفط على خبرات المهربين السابقين.

وفي تقرير للسفارة الأمريكية صادر في شباط ، أن الفساد لم يقتصر على عرقلة عملية النمو الاقتصادي فحسب بل يساعد على تمويل المسلحين ولم يستثنى التقرير أي وزارة من الفساد ، وتوفر قناعة لدى أغلب المواطنين بأن جرائم الفساد غير قابلة للمكافحة أو الملاحقة أن أي إجراءات مكافحة الفساد غير فعالة فعلى سبيل المثال من اصل حالة فساد في وزارة النفط*أحيلت للقضاء ، اتهم اثنين منهم فقط وتمتع خمسة منهم بالحصانة () .

وبحسب تقرير الشفافية الثاني الصادر من مكتب المفتش العام لوزارة النفط يشير إلى أن % من الاستيرادات من المشتقات النفطية يعاد تهريبها إلى الخارج ، وهي أساسا مستوردة بكلف عالية إذ بلغ حجم الاستيراد لتلك المنتجات (. مليار دولار) سنويا⁽¹⁾، وهذا مؤشر يدل على عمق الفساد في الدولة العراقية وبالمقابل فإن وزارة الكهرباء**على سبيل المثال وليس الحصر ، أهدرت من خلال عقود مع شركات ودول أجنبية ما قيمته (مليار دولار ، كان من الممكن استثمارها في تأمين الطاقة الكهربائية والتي يعاني العراق نقصا كبيرا فيها ، إذ تبين وفيما يتعلق بالمولدات التي اشتراها العراق أنها غير صالحة ولا يمكن استخدامها، ولم يعط ذلك الوزير توضيح) حول ذلك الأمر، ويرجع إلى البلد المصدر لهذه المولدات تبين انه تم التعاقد بالتحديد على هذه المولدات فعلا ولا تتحمل المسؤولية حول التقصير أو عدم عمل هذه المولدا (*) .

وفي تصريح لرئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي النائب صباح الساعدي أن الفساد في العراق تيسر خلف المسلحين ويتستر خلف القانون الذي كفله الدستور، وهناك قضية فساد أمام القضاء العراقي و مسئول مطلوب بسبب الفساد) وان قضية وزير التجارة العراقي عبد فلاح السوداني دفعت الكثير من الكتل السياسية في البرلمان العراقي إلى المطالبة برفع أوصافه البرلمانية عن النائب المذكور وتعرضه إلى المساومة والابتزاز) وأضاف كذلك الساعدي إن هناك توجيهات لبعض الكتل السياسية لتعطيل الدور الرقابي للبرلمان العراقي ، متهم جهات سياسية متنفذة وراء حوادث الفساد في وزارات النفط والكهرباء والمالية والدفاع ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية و وزارة الصحة الخ. وأشار النائب ، هناك صفقات تجارية ومقاولات تجري دون علم الحكومة وأبرزها (مد كيبل ضوئي من المناطق الغربية باتجاه الحدود الأردنية ، دون علم الحكومة) (1) .

وأضاف النائب كذلك إن هناك وزير و نائب عراقي يملكون جنسية أجنبية إضافة إلى الجنسية العراقية تحول دون أدايته وخضوعه للقانون العراقي بقضايا الفساد، وأكد النائب بأنه تم الكشف عن شهادة مزورة منها من دول

* تعد وزارة النفط العراقية أكثر الوزارات العراقية اتهام بالفساد فلنصريح لرئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي النائب صباح الساعدي، ان وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني متهم بقضايا فساد كبيرة داخل وزارته، وقد وجهته أكثر من دعوة لهذا الوزير وغيره لاستجوابه داخل البرلمان العراقي لكن تصدام هذه الدعوات بالكتلة المنتسب إليها الوزير ومعارضتها على الاستجواب ، واتهم النائب الساعدي خالد العطية النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي بتستر عن وزير النفط والحيلولة دون استجوابه انصت للباحث لتصريح النائب المذكور على قناة ابو ظبي الفضائية بتاريخ وكذلك معلومات متاحة على الانترنت موقع قناة حرة عراق الموقع www.alhurra.com بتاريخ .

31 - التقرير الاقتصادي الخليجي - وكذلك معلومات متاحة على موقع <http://www.aljazeera.et/nr/exerea/htm> ؛
معلومات مستحصلة تاريخ .

32 - عصام الجبلي ، صناعة النفط والسياسية النفطية في العراق ،إعمال ندوة العراق التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .:

** على هامش زيارة رئيس الوزراء العراقي الأستاذ نوري المالكي للولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا ولقاءه بعدد من الشركات الأمريكية المدعوة للاستثمار في العراق ، طلبت شركة جنرال إلكتريك من دولة رئيس الوزراء بدفع مستحقاتها المالية المتأخرة والبالغة مليار دولار أمريكي والمترتبة بذمة وزارة الكهرباء والمالية بعد إيفاء الشركة بنصيب مولدات عملاقة من اصل عشرة؛ للمزيد ينظر : جريدة الزمان البغدادية ، بتاريخ .

33 -الفساد في وزارة الكهرباء العراقية ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) WWW.incirag.com/arabic/c/assieds/ministry_ofElectricity.htm في

34 -للمزيد ينظر:موقع قناة حرة عراق www.alhurra.com بتاريخ .

وجامعات أوروبا و من الجامعة المستنصرية و من جامعة بغداد ، ويحتلون بعض هؤلاء مناصب إدارية ومرافق سياسية في الحكومة الحالية (١) .

وفي استطلاع أخير أجرته هيئة النزاهة العراقية حول حجم الفساد في دوائر الدولة العراقية، تقدمت محافظة كركوك بالمرتبة الأولى على محافظات القطر تليها العاصمة بغداد، وتوزع حجم الرشوة كما يلي (٢) :

دائرة عقار البياع بنسبة . أعلى مستوى، ودائرة الأحوال المدنية في المنصور . أدنى مستوى، وبلدية الدورة . انحراف متوسط، وتم توزيع استمارات الاستطلاع لـ . موظف حكومي فيما يتعلق بالرشوة.

ان جملة هذه المؤشرات كافة تشير إلى عمق ظاهرة الفساد واستفحالها في العراق ، وبشكل لم يعد مقبولا بسبب الكثير من العوامل منها ضعف الأجهزة الرقابية ، على الرغم من تشكيل مكاتب للمفتش العام في الوزارات وهيئة النزاهة والنظام القضائي والمؤسسات الإعلامية ، ولكن الدور لا زال ضعيفا وعرضه للضغط السياسي .

وكذلك ضعف الهيكل الإداري للدولة بشكل عام لأنه خاضع للمحاصصة الطائفية لذا يلجا المفسدون للاحتماء بالطائفية او الحزب لكون الاعتقاد السائد أن المحاسبة المفسد هي محاسبة للفة التي ينتمي لها .

ثالثا: رؤية مقترحة لدور وسائل الإعلام العراقي في مكافحة الفساد :-

يعالج هذا المحور الدور الذي يمكن أن تؤديه الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم ظاهرة الفساد في العراق، لا سيما أن بعض المؤسسات الإعلامية قد أقام جسورا رائدة في التأثير الاجتماعي وتوجيه الرأي العام من خلال الملاحقة والتنوير والتغيير والاستعلام وتشخيص موطن الزلل والقصور، لكن بطبيعة الحال لا يمكن لها (الوسائل) أن تحل محل الدولة بمؤسساتها القضائية والمالية والرقابية الأخرى ، ذلك أن الإعلام قد يلاحق الفساد ويكشفه، ويضع الإدارات والسلوكيات والقرارات الفاسدة في مرأى وسمع الرأي العام والحكومة .

وقد أمكن وضع بعض المقترحات المختزلة بالشكل الذي يمكن أن يفاعل الإعلام بدوره في ملاحقة الفساد بمستوياته وأشكاله وعلى النحو الآتي:

- في مجال علاقة وسائل الإعلام العراقي والحكومة:-

- عمل مؤتمر إعلامي لوضع إليه عمل شاملة لتشكيل (حملة إعلامية) للحد من الفساد، بالاشتراك مع الأكاديميين أو علماء الاجتماع والدين والسياسة والاقتصاد وبالإضافة إلى رجال الأعلام.
- تكفيل الحماية القانونية للصحفي أثناء عمله في الكشف عن حالات الفساد ، والإسراع بتشريع قانون حماية الصحفيين .
- تشريع قانون آخر إلى جانب قانون حماية الصحفيين يعمل على تنظيم العمل الصحفي بشكل عام وعمل شبكة الأعلام العراقي بأسلوب أكثر موضوعية وواقعية ويفصل بين عمل الصحفي وبين عمل المؤسسة المنتهي لها الصحفي ، واعتماد خبراء أكاديميين ومهنيين صحفيين ورجال قانون لصياغة هذا القانون والذي بدوره يعمل على تحجيم الفساد في العراق بشكل عام وإيجاد منظومة أخلاقية داخل المؤسسة الإعلامية تحارب الرشوة والفساد داخل المؤسسة الصحفية .
- نشر المعلومات المتعلقة بالفساد (تفصيليا) التي جرى التأكد من صحتها بالأرقام والأسماء والإحصاءات في قنوات الإعلام الإقليمية والمحلية كافة .
- الإيعاز لكافة دوائر الدولة والمرتبطة بها على تزويد رجال الأعلام بالمعلومات المالية والإدارية ، التي من شأنها ان تصل الى حالة مرجوة العمل او النشر (وقرار من رئاسة الوزراء).
- التنسيق مع (هيئة النزاهة) ولمكافحة الفساد بكافة أشكالها ومستوياتها وتشكيل غرفة عمل لرصد ومتابعة الدوائر التي لديها خروقا إدارية او مالية و تبادل المعلومات والبيانات .

35 - ينظر موقع قناة الديار www.aldivarsat.net بتاريخ .

36 - معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، موقع هيئة النزاهة العراقية ، بتاريخ www.incirag.anzahaa.com

- التأكيد على تساند قنوات الاتصال الشخصية والجماعية في تفعيل عمل هيئة النزاهة وفاعلية الإعلام بالندوات ، والمؤتمرات ، والمحاضرات الدورية .
- إعادة النظر في قوالب الترميز الإعلامي لمحاربة الفساد بكافة مستوياته وأشكاله ، ذلك ان الموضوع بحاجة إلى حملة ومتابعة وتغيير دائم في لغة وطريقة وأسلوب الترميز .
- على السلطة القضائية أن تأخذ دورها في تفعيل دور الإعلام ،من خلال اتخاذ التحقيقات الصحفية والإعلامية ،مأخذ الجد والمسؤولية ، وان تتابع ما يجري تداوله في هذا المجال .
- وضع تعريفا مختزلا وواضحا (للفساد) لكل مستوى من المستويات وكذلك لكل شكل من أشكاله يشارك في صياغته المختصين ذو العلاقة و المهتمين بهذا الأمر ، إذ جرى تعويمه من قبل بعض رجال الصحافة والأعلام ، فالإعلامي يجب أن يعرف خروقاته للقانون والنظم الإدارية والمالية والاجتماعية ... الخ .
- يجب ان يعرف رجال السلطة* والمسؤولين ما هو دور الصحفي و المؤسسات الصحفية وما لها وما عليها، في ظل الأعلام الحر وتقبل الديمقراطية بإيجابيتها وكذلك سلبيتها وخلق شفافية ووعي واسع في هذا المجال .
- رسم سياسة واضحة للحكومة لتعامل بشفافية وعدالة مع كافة المؤسسات الاعلامية العراقية دون تحيز وتفضيل، والعمل على احتواء كافة وسائل الإعلام العراقي دون المساس بوظيفتها الوطنية التفسير والاستعلام وفضح الزلل الاجتماعي والحكومي وتنوير الرأي العام .
- التنسيق بين المؤسسات الاعلامية العراقية لإصدار لائحة شرف تنبذ فيها الفساد الموجود في العمل الصحفي من: شراء الذمم لصالح جهة معينة او المحاباة والترويج لهذه الجهة أو من خلال تلك، الرشوة، المساومة ، الابتزاز....الخ.
- إنضاج عمل شبكة**الأعلام العراقي مترجمة برسائلا الاتصالية التي تعمل لصالح الدولة وليس الحكومة، والترفع عن العرقية والمحاصصة والطائفية، وتقديم خطاب وطني بناء باعتبارها مؤسسة حكومية تمول من المال العام .
- الكشف عن تناقضات التصريحات للوزراء و أعمال وزاراتهم الفعلية ، وبالتالي تثوير الركود في أوصال المؤسسات والدوائر التي لا تجد في الحكومة والرأي العام من رقيب لها .

* شهدت ساحة الأعلام العراقي تناقضات واضحة نتيجة انسلاخ الأعلام العراقي من منظومة شمولية للأعلام إلى أعلام حر متعدد، وبالتالي خلق هذا المفهوم ثقافة جديدة لم يستوعبها رجال السلطة والمسؤولين على المستوى السياسي والإداري، ونتيجة هذا شهد العمل الإعلامي في العراق الثعر والعقبات في التعاطي مع المسؤولين ذوي العلاقة، و الشواهد كثير في هذا المحور ،فحادثة بنك الزوية وكما ذكرنا سلفا، أثار الكثير من التساؤلات في الأوساط الإعلامية والشارع العراقي ،بعد إعفاء الصحفي احمد عبد الحسين من منصبه ومنحة إجازة مفتوحة لنشره مقال في جريد الصباح ، وذهب فريق إلى إن شبكة الأعلام العراقي هي مملوكة للدولة وليس للحكومة ويجب فهم قضية مفادها(لا يحق لجهة مهما كانت أن تعطل العمل الصحفي لمنتسبي هذه المؤسسة على أساس أنها تمول من المال العام وعملها ينحصر بالحماية وليس التشهير أن الشبكة مملوكة للدولة وليس حكر لحكومة ما) ، وشهد شارع المتنبي بتاريخ (.... ، تجمع لعدد من الصحفيين والإعلاميين على اثر حادثة الصحفي احمد عبد الحسين متهمين الحكومة بتفويض العمل الإعلامي ويذكر إن الحكومة تتبنى اتجاه بحجب بعض المواقع الالكترونية في الساحة العراقية مم أثار انزعاج بعض رجال الأعلام والصحفيين .وكمشهدأخر للعقبات التي تواجه العمل الإعلامي في العراق ، فبعد التصعيد الأخير للعنف الذي شهدته بغداد بتاريخ الأرياء الدامي لحادثتي وزارة الخارجية والمالية العراقية وإتهام خطة امن بغداد بتقصير ، دعى مجلس النواب إلى جلسة طارئة لوزير الدفاع ، الداخلية، الأمن الوطني ،قيادة أمن بغداد ، أمر النائب الأول للبرلمان العراقي خالد العطية بطرد الصحفيين من قاعة المؤتمر الصحفي وأمر أخراج مراسل قناة الاتجاه العراقية بالقوة بعد اعتراض الصحفي للامر . مما أثار انزعج الأوساط السياسية والإعلامية والشعبية لهذا الأجراء متهمين النائب بحجب الحقيقة عن الشعب العراقي ومنهم من ذهب إلى أن يطلق عليه (جلاد الصحافة))

** وكذلك متابعة خاصة للباحث : وللمزيد ينظر موقع قناة الحر عراق www.alhurra.com برنامج سبعة ايام بتاريخ : وكذلك ينظر جريد المشرق البغدادية ،مقال بعنوان تقويض حرية التعبير ، بتاريخ : موقع راديو سوا: www.rdiosawairag.com وكذلك الصحف البغدادية الصادرة من تاريخ -

- ملاحقة بأسلوب (القصة الخبرية) الفساد السياسي والاجتماعي والإداري التي يغلق عن الستار والشفافية ، وبالتالي ترسل الصحافة الاستقصائية للمسؤول رسالة مفادها التصريح (الوعد الحكومي) .
- الاستعانة بكل أدوات الترميز الإعلامي الخاص بكل أداة أو قناة، مطبوعة أو مسموعة أو مرئية .
- الاستعانة بالبحوث والدراسات الميدانية في ملاحقة أسباب ومظاهر الفساد ونشره في وسائل الإعلام ، بالأرقام والحقائق ، اذ لم تعد المقالات الصحفية ومقالات الإشارة والنقد ، نقي في مرض استشرى في جسد الدوائر والمؤسسات ، فالبحوث والدراسات الاستطلاعات هي الأثرى في هذا المجال .

- في مجال العلاقة بين وسائل الإعلام العراقي والمجتمع وتفعيل الدور لتحجيم ظاهرة الفساد

- نرى ضرورة عقد ندوة علمية وطنية لدراسة الواقع المأزوم الذي يعيشه الإعلام العراقي (صحافة مطبوعة مرئية مسموعة) (ونرى أن تكون المهمة المركزية لهذه الندوة تشخيص المشكلات التي يعاني منها الإعلام العراقي، وتلمس وضع أسس وتحديد منطلقات لمواجهة هذه المشاكل ، ونقترح تشكيل لجنة تحضيرية لهذه الندوة العلمية يشترك فيها خبراء ومختصون في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام، كما تحدد البحوث والدراسات العلمية التي يجب إجؤها لدراسة هذه المجالات دراسة علمية منهجية، وتتم مناقشة هذه الدراسات والبحوث في الندوة الوطنية التي يمكن ان يشترك في إعدادها وتنظيمها نقابة الصحفيين العراقيين، وتدعى كافة الأطراف الرسمية والأهلية المعنية بالإعلام.
- نؤكد ضرورة وأهمية أن تعقد هذه الندوة العلمية الوطنية بعيدا عن الأجواء الرسمية المعروفة لوزارة والمؤسسات الحكومية العراقية، وبعيداً عن التشنجات العقائدية لبعض الجهات، وبعيدا أيضا عن استبعاد أي طرف معني بأزمة الإعلام ولديه ما يقدمه لمواجهة هذه الأزمة، ولذلك نؤكد ضرورة أن تكون هذه الندوة وطنية وعلمية ، بمعنى ان تمثل مختلف ألوان الطيف الإعلامي والسياسي العراقي وان تواجه جوانب المشكلة مواجهة علمية ومنهجية .ونؤكد أن الندوة بهذه الموصفات سوف تكون قادرة على ان نتواصل الى نتائج نعتقد أنها يمكن أن تشكل منطلقا وإطار عمل يسهمان في استعادة الإعلام العراقي للمبادرة التي غابت عنه، وللرهان الذي خسره سواء في علاقته بالإعلام الخارجي المنافس او في علاقته مع جمهوره ومع المجتمع عموما وربما تكون بداية لمواجهة أشكال علاقته بالمجتمع، تلك الإشكالية التي نعتقد ان حلها شرط ضروري وحاسم لتطوير الإعلام العراقي وفعاليتها لحل المشاكل العالقة ومنها الفساد وغيرها.
- يمكن أن تشكل النتائج التي توصلت إليها هذه الندوة العلمية والمتعلقة بالجوانب المختلفة لازمة الإعلام العراقي مرشداً وموجهاً لبدء مرحلة جديدة في مسيرة تطور الإعلام العراقي، تتميز بقدر كبير من التعاطي العلمي والمنهجي والواقعي وقدر اكبر من المسؤولية والممكن مع المشاكل التي نعتقد ان إشكالية العلاقة بين الإعلام العراقي والمجتمع تحتل مرتبة متقدمة فيها .

- في مجال العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام العراقي ولتفعيل الدور الرقابي في مكافحة الفساد

- لا يوجد في الواقع حلول سحرية للمشاكل الفساد، ان الظواهر التي وجدت وترسخت عبر عملية معقدة ومتشابكة في التاريخ والمجتمع ، كما هو الحال بالنسبة لإشكالية العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام بكل جوانبها التاريخية والاجتماعية والسياسية والقانونية والنفسيةالخ. لا يمكن تجاوزها بعضا سحرية، او توهم حلها بقرارات فورية متعجلة .أنها بالتأكيد بحاجة إلى عملية أيضا معقدة ومتشاكسة في الاتجاه.
- نرى إمكانية التأسيس على نتائج البحوث العلمية التي درست الجوانب المختلفة لإشكالية العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام وبدوها وإيجاد الحلول لتفعيل العمل المشترك في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق . وعلى النتائج التي توصلت إليها الندوة المزمع عقدها والتي يساهم في أعمالها قياديون وخبراء ومختصون امنيون وإعلاميون وباحثون اجتماعيون واقتصاديون وسياسيونالخ. لإيجاد ذهنية جديدة ،

قادرة على ان تشق طريقها لبداية جديدة،تهدف إقامة علاقة جديدة لمواجهة هدف واحد (الفساد وغيره) وتستجيب للواقع الموضوعي ومتطلباته وتحدياته.

• حتى تشكل التحولات الجديدة فكرا وممارسة اتجاهها لا رجعية فيه وليس مجرد اندفاعية جريئة في المجهول ، نرى ضرورة إيجاد آلية تنظيمية ثابتة مشتركة بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد تدعم هذا التوجه الجديد، وتحميه وترسخه على الصعيدين النظري والعملي وعلى النحو التالي :

- تشكيل لجنة خاصة دائمة في وزارة الداخلية تنظم خبراء وقياديين أمنيين واجتماعيين وقانونيين وإعلاميين (وتستعين بأية خبرة خارجية تراها مناسبة) تكون مهمتها الأساسية رصد حالات الفساد في مؤسسات الدولة ، والتوجيه لأعداد البحوث والدراسات التي تفسر وتحلل دلالات ومعاني هذه المتغيرات .
- تشكيل مراكز بحو إعلامية تابعة لنقابة الصحفيين أو لقسم الإعلام في وزارة الداخلية، تكون مهمته المركزية رصد ومتابعة حالة الفساد بعمل مشترك بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية ، ووضع نتائج هذه البحوث تحت تصرف أصحاب القرار وفي متناول صانعي السياسات الإعلامية والاجتماعية بهدف تجنب ظهور حالات مشابهة او تعقيدات تؤدي على إشكاليات جديدة.
- تشكيل لجنة أمنية إعلامية مشتركة (او مكتب ترابط امني أعلاي مشترك لمواجهة الفساد في العراق) .
- تحديد استراتيجيا التعاون الثابت والمستمر بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام العراقي في مكافحة الفساد .
- وضع الخطط وبرامج العمل التفصيلية تترجم الاستراتيجيات والسياسات الموضوعية وتضعها موضع التطبيق .

الخلاصة: -

أن المؤشرات كافة تدل على عمق ظاهرة الفساد في العراق وبشكل لم يعد مقبولا بسبب الكثير من العوامل منها ضعف الأجهزة الرقابية ، على الرغم من إيجاد آليات للحد من هذه الظاهرة، مكاتب المفتش العام في الوزارات وهيئة النزاهة ،ولكن تبقى هذه الآليات محدودة بسبب ضعف النظام القضائي وتعرضه للضغط السياسي، وضعف الهيكل الإداري للدولة بشكل عام لان خاضع للمحاصصة الطائفية لذا يلجاء المفسدون إلى الاحتماء بالطائفة أو الحزب لكون الاعتقاد السائد أن المحاسبة المفسد له محاسب للفئة التي ينتمي لها .

وبالتالي رسمت هذه المؤشرات انطباع لكثير من الجان والجهات الدولية والمحلية التي انتدبت للعمل في العراق لكشف حجم الفساد ،بان العراق من البلدان الرائدة في مجال الفساد .

وللقضاء أو تحجيم هذه الظاهرة فان وسائل الإعلام العراقية لها الدور الكبير في الحد من الفساد، لاسيما أن بعضها قد أقام جسور رائدة في التأثير الاجتماعي ، لا كنها بطبيعة الحال لا يمكن أن تحل محل الدولة بمؤسساتها القضائية والمالية والمحاسبة الأخرى ، ذلك إن الإعلام قد يلاحق الفاسد ويكشفه ويضع الإدارات والسلوكيات والقرارات الفاسدة في مرأى ومسمع الرأي العام والحكومة ، ولتفعيل هذا الدور بشكل صحيح هو تبني أساليب وطرق حديثة وذلك بالأخذ بالروى المقترحة والمختزلة المقدمة في بحثنا بشكل الذي يمكن أن يفعل الإعلام بدوره في ملاحقة الفساد .